له التجسس والبحث واقتحام الدور بالظنون بل ان
رأى شيئا غيبة فان اخبره ثقة بمن احتفى بمنكر فيه
انتهاك حرمة يفوت تداركها كالزنا والقتل اقتحم
له الدور وجوبا وان لم يكن فيه انتهاك حرمة فلا اقتحام
ولا تجسس تنبيه ذكر العلماء
من الاحوال التي تباح فيها الغيبة للمصلحة الاستعانة
على تغيير المنكر وردّ العاصي الى الصواب فيقول
لمن يرجو قدرته على ازالة المنكر فلان يفعل كذا فانصحه
عنه ونحو ذلك ويكون مقصوده ازالة المنكر فان لم
يقصد ذلك كان صنيعا وتباح الغيبة وان كانت محرمة
في ستة احوال اولها المتظلم فيجوز للمتظلم ان
يتظلم الى السلطان والقاضي وغيرهما فيقول ظلمني
فلان في كذا او اخذ لي كذا او نحو ذلك ثانيها
الاستعانة على تغيير المنكر كما قدمناه ثالثها
الاستفتاء بان يقول للمفتي ابي او اخي او فلان بكذا
فهل له ذلك ام لا وما طريقي في الخلاص منه وتحصيل
حقي ودفع الظلم عني وكذلك قوله لزوجي تنفق معي
كذا او زوجي يفعل معي كذا فهذا جائز للحاجة ارفقها
تحذير المسلمين من الشر ونصيحتهم وذلك من وجوه
منها جرح المجروحين من الرواة للحديث والشهود وذلك
جائز بإجماع المسلمين بل واجب ومنها ان يكون
له ولاية لا يقوم بها على وجهها اما بان لا يكون صالحا
واما بان يكون فاسقا او مغفلا او نحو ذلك فيجب ذكر

ذلك

ذلك لمن له عليه ولاية لئلا يوليه او يولي غيره من يصلح
ونحو ذلك خامسها المستفتي كالمجاهر بشرب الخمر ومصادرة
الناس واخذ المكس وجباية الاموال ظلما فيجوز ذكره
بما يجاهر به وتحرم ذكره بغيره من العيوب الا ان يكون
لجواز سبب شرعي سادسها المتعرف فاذا كان الانسان
معروفا بلقب كالاعمش والاعرج والاحدب والاعمى والا
جاز تعريفه بذلك وتحرم اطلاقه على وجه التنقيص
ولو امكن التعريف بغيره كان اولى وادلة ما ذكرناه
منصوصة وليس لهذا محل الاطالة فيه تنبيه
اخر ما تقدم من ان الامر بالمعروف والنهي عن المنكر من
فروض الكفاية اي اذا قام به البعض سقط الحرج عن الباقين
وان تركه الكل اثموا مع التمكن بلا عذر ولا خوف على نفسه ونحوها اما اذا
كان في موضع يعلم به غيره فيتعين حتما على المجالس لا تعارض بين
قوله صلى الله عليه وسلم من رأى منكم منكرا فليغيره بيده الحديث وبين قول
الله تعالى يا ايها الذين امنوا عليكم انفسكم لا يضركم من ضل
اذا اهتديتم اذ تقياه عند المحققين كما مر فاعلم
ما كلفتم به لا يضركم تقصير غيركم واذا كان كذلك فمما
كلفنا به الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فاذا فعله ولم
يمتثل المخاطب فلا عتب بعد ذلك على الفاعل لكونه
ادى ما عليه فانما عليه الامر لا التبديل الله وقد تم الجمع
بحمد الله تعالى المجلس الخامس والعشرون في الحديث
الخامس والسبعين عن ابي هريرة رضي الله تعالى عنه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)